التحليل الاقتصادي لكتاب: صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية لأرنست فولف

د. علي سيد إسماعيل

مدرس الاقتصاد الإسلامي والمعاملات ـ قسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب ـ جامعة المنيا ـ مصر

- **الكتاب:**

الكتاب هو: صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، تلك هي ترجمته العربية، أما عنوانه كما في نسخته الأجنبية فهو: Weltmacht IWF: Chronik eines Raubzugs، لمؤلفه أرنست فولف Ernst Wolff(١).

وهذا الكتاب صدر باللغة الألمانية عام ٢٠١٤م، ويقال: "إنه قد طُبع منه أكثر من ثلاثة وأربعين ألف نسخة"، وقد ترجمه الدكتور عدنان عباس على للغة العربية، في إبريل عام ٢٠١٦م، في (٢٦٧ صفحة)، وقد نشر ضمن سلسلة عالم المعرفة الكويتية، وهي سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بالمجلس الوطني للثقافة بالكويت، في العدد (٤٣٥).

غلاف الكتاب المترجم — غلاف الكتاب الرئيس

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة: عدنان عباس علي، نشر سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٣٥، أبريل ٢٠١٦.

- **المؤلف:**

هو البروفيسور: أرنست فولف، مواطن ألماني، ولد في عام ١٩٥٠م، وأمضى سنوات حياته الأولى في جنوب شرق آسيا، وترعرع فيها، ثم درس التاريخ والفلسفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل في عدة مهن منها: الصحافة، والترجمة، والكتابة للشاشة (نصوص وسيناريوهات الأفلام)[١].

كما أنه أكاديمي ألماني، وأستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا (جنوب أفريقيا)، درس اللغات، واللاهوت، والفلسفة في جامعة بريتوريا، وجامعة جوهانسبرج، وأخيراً في جامعة باريس الرابعة (السوربون).

وقد اهتم بالاقتصاد الحديث، لا سيما مرحلة ما بعد أزمة ٢٠٠٨م، وصندوق النقد الدولي، كما اهتم بخصائص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة، وركز منظوره على الأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨م، وأزمة اليورو، واهتم بدور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات[٢].

- **المترجم:**

ترجم هذا الكتاب إلى العربية الدكتور: عدنان عباس علي، وهو من مواليد العراق، عام ١٩٤٢م، حصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت، وجامعة دارمشتاد عام ١٩٧٥م.

وهو أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد، جامعة الفاتح (طرابلس ـ ليبيا)، كما عمل أستاذاً في العديد من الجامعات العربية.

له العديد من الإسهامات في التأليف، والترجمة في مجالات: الاقتصاد، والاجتماع، والأدب[٣]، كما أن له مجموعة من الدراسات والكتب والبحوث في الاقتصاد، منها[٤]:

- السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق.
- التحليل الاقتصادي بين الكنزيين والنقديين.
- وجهة نظر نقدية في التضخم الاقتصادي.
- المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر صرف الأجنبي.
- دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون).

---

(١) مرتضى حسن، صندوق النقد الدولي: مقرض الملاذ الأخير، مجلة الخليج الاقتصادي، ٢/٢/ ٢٠١٥م.
(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٢٥٩.
(٣) كاتارينا مومزن، جوته والعالم العربي، ترجمة: عدنان عباس علي، مراجعة: عبد الغفار مكاوي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بالمجلس الوطني للثقافة، الكويت، فبراير، ١٩٩٥م، ص٣٢٩.
(٤) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٢٥٩.

- الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.
- مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية.

التحليل الاقتصادي لكتاب صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية

توطئة:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم، عام ١٩٤٥م؛ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي.

ويقع مقر الصندوق في واشنطن، ويديره مجموعة من الأعضاء الذين يمثلون جميع بلدان العالم ـ تقريبا ـ بعددهم البالغ ١٨٤ دولة، وقد بدأ نشاطه الفعلي في مارس من عام ١٩٤٧م.

وقد أنشئ صندوق النقد الدولي للسعي الدؤوب لبناء نظامٍ اقتصادي عالمي جديد في نهاية الحرب العالميّةِ الثانية، لتجنب الوقوع في الإخفاقات والأزمات المتكرّرة.

ويمثل صندوق النقد الدولي أهمية كبرى على الساحة الاقتصادية الدولية(١)، وقد أصبح من أقوى المنظمات المالية الدولية، وشرع في ابتزاز البلدان، ونهب القارات، حارماً أجيالاً بأكملها من آمالها في المستقبل الأفضل، على مدى سبعة عقود تقريباً مضت منذ إنشائه حتى الآن(٢).

وثمة فروق بين صندوق النقد الدولي، International Monetary Fund والبنك الدولي World Bank، حيث إن الأول(صندوق النقد الدولي) يهدف إلى ضمان استقرار الأنظمة المالية، بما فيها سعر صرف العملات، ومساعدة الدول الأعضاء في وضع برامج لسياساتها الاقتصادية عند مواجهتها للمشاكل.

أما الثاني (البنك الدولي) فيهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الفقيرة؛ لإجراء إصلاحات وتنفيذ مشاريع محددة، مثل: بناء المدارس، والمراكز الصحية، وتوفير المياه والكهرباء.

وفرق آخر بين المؤسستين وهو أن قروض (صندوق النقد الدولي) قصيرة الأجل نسبياً، في حين أن المساعدات التي يقدمها (البنك الدولي) طويلة الأجل، أما بالنسبة للتمويل، فيقوم الصندوق بتأمينه من مساهمات الدول

(١) دافيد دريسكول، ما هو صندوق النقد الدولي، ترجمة: محمد حسن يوسف، طبعة منقحة، يناير، ١٩٩٢م، ص٣.
(٢) مرتضى حسن، صندوق النقد الدولي: مقرض الملاذ الأخير، مجلة الخليج الاقتصادي، ٢/٢/٢٠١٥م.

الأعضاء في شكل اشتراكات للعضوية، وتعكس حصة كل دولة مركزها النسبي في الاقتصاد العالمي، فيما يؤمن البنك الدولي القروض للدول المحتاجة من مساهمات الدول الأعضاء(١).

وكان الهدف الرئيس ـ الظاهر للعيان ـ من إنشاء صندوق النقد الدولي هو تحقيق النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية، ومراقبة جميع السياسات الاقتصاديّة والماليّة في الدول الأعضاء في كل أنحاء العالم، وتقديم المشورة بشأن تلك السياسات، استناداً إلى الخبرة التي تم اكتسابها منذ تأسيسه، وتقديم القروض للدول الأعضاء، والتي تتعرّض لمشاكلٍ في موازين المدفوعات، بهدف تمويلها بشكلٍ مؤقت، ودعم سياسات الإصلاح والتصحيح التي ترمي إلى حل المشاكل الأساسيّة، وتقديم المساعدات الفنيّة، لحكومات الدول الأعضاء فيه.

وتلجأ الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي؛ للمساعدة على مواجهة عبء الدين الخارجي، والعجز المزمن في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وتسارُع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات النمو، فيشترط الصندوق لتقديم المساعدة تنفيذ برنامجه للإصلاح(المؤيد من البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، والبرنامج يتضمن حزمة من السياسات، تشمل عادة: القطاع العام، والقطاع الخارجي، والسياسة السعرية، والسياسة النقدية والمالية(٢).

---

(١) صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي(١٩٤٤م)،ترجمة: شعبة اللغة العربية بصندوق النقد الدولي، إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، الطبعة العربية، ٢٠١١م.

- Shakow, A.(٢٠٠٨). The Role of the International Monetary and Financial Committee in IMF Governance. International Monetary Fund , May, ٢٠٠٨. Retrieved April ٢٠١٨ ,١٤. available at: http://www.ieo-imf.org/ieo/files/completedevaluations/٠٥٢١٢٠٠٨BP٠٣_٠٨.pdf
- Krockow, B, Ramlogan, P.(٢٠٠٧). International Monetary Fund handbook: its functions, policies, and operations. Retrieved April ٢٠١٨ ,٢٢. available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/imfhb/eng/handbook.pdf

(٢) محمد عبد العظيم طلب، الإصلاح الاقتصادي: من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية، دراسات مستقبلية، القاهرة، ع١١، يناير، ٢٠٠٦م، ص٤٧. وانظر:

- Chow, G. (٢٠٠٤). Economic Reform and Growth in China. ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE ,٢٠٠٤, P١٢٨. Retrieved April ٢٠١٨ ,١٨. available at: http://www.aeconf.com/Articles/May٢٠٠٤/aef٠٥٠١٠٧.pdf
- Italian Institute for International Political Studies.(٢٠١٥). Egypt's Economic Reform Agenda, A New Path for Growth, Med &Gulf Initiative Bulletin, No. ٥, July ٢٠١٥ ,٢٢ Special Edition, P٣. Retrieved March ٢٠١٨ ,٢٩. available at: https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/medgulf_bulletin_٢٢_july_٢٠١٥_def_١.pdf

إهداء الكتاب:

جاء إهداء هذا الكتاب صادما للقراء، لأنه يتهكم ـ في إيجاز ـ على سياسات صندوق النقد الدولي الخادعة، التي لا تساعد الفقراء كما يدعي القائمون على الصندوق، والراسمون لسياساته، بل إنه يحرم الفقراء من كل حقوقهم، في الغذاء، والكساء، والتعليم، والصحة.

وقد ساعد هذا الإهداء ـ من وجهة نظري ـ على شهرة الكتاب، لا سيما بعدما نُشرت نسخته العربية، يقول أرنست فولف في إهدائه: "**هذا الكتاب هدية لبني البشر في إفريقيا، وآسيا، وجنوب أميركا، الذين لا يستطيعون قراءته؛ لأن سياسة صندوق النقد الدولي قد حرمتهم من الالتحاق بالمدارس**" !

وهذا صحيح؛ إذ إن برامج التسوية التي يطالب بها صندوق النقد الدولي تثير الكثير من الجدل حول مدى فاعليتها(١)، فضلاً عن أن تدخل صندوق النقد الدولي في تقرير السياسات الداخلية لدولة معناه شل مقدرة هذه الدول على اتخاذ القرار؛ حيث ينتقل مكان صنعه من العاصمة المحلية إلى واشنطن حيث مقر الصندوق(٢). الآتي فإن برامج الصندوق لا يمكن اعتبارها بديلاً عن الخطط الاقتصادية الوطنية التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي، ورفع مستويات التنمية في الدول، ولا بد من العمل على سن قوانين تسهم في تقديم بدائل اقتصادية تستند إلى الطاقات الوطنية(٣).

أهمية الكتاب وتفرده:

تتمثل أهمية الكتاب في حقيقة ما تم عرضه في داخله من حقائق واقعية، دون مداراة أو مواربة؛ حيث شن أرنست فولف هجوماً كاسحاً على صندوق النقد الدولي، وبيَّن أن أهدافه المعلنة ليست أهدافه السرية، وأنه ليس سوى مؤسسة تخدم مصلحة الطرف المهيمن عليها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، والغرب الرأسمالي عموماً.

---

(١) عاطف حسن النقلي، سياسات صندوق النقد الدولي في الدول النامية، مجلة الدبلوماسي، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية , ع١١٤، ١٩٨٩، ص١٠٢.

(٢) حمد بن سليمان البازعى، صندوق النقد الدولي ومديونية العالم الثالث، البيان، المنتدى الإسلامي، ع ٢٤، يناير، ١٩٩٠م، ص٥١.

(٣) طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة(١٩٨٩ـ ٢٠١٧م): الأردن حالة دراسية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨م، ص١١٩.

كما أكد في كتابه على أن الهدف الرئيس من تأسيس الصندوق، لم يكن كما يزعم البعض استحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي، بل إن الهدف من تأسيسه هو تعزيز هيمنة القوة العظمى في العالم.

وأن الصندوق لا يسعى إلى حل مشكلات الدول المتأزمة، بل هو يسعى إلى تمكينها من استخدام قروضه، لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة، أي أنه يحل محل الدائنين الأجانب، ضامنا بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم.

والدليل على ذلك أن الصندوق الذي يقدم المساعدات منذ أكثر من أربعين عاما، اتضح للعيان أنها مساعدات بلا أية زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه، باعتباره الملاذ الأخير(١).

فضلاً عن أن وصفاته المفروضة على الدول الراغبة في الحصول على قروضه أسفرت عن خراب، وفقر مدقع، وبطالة مستمرة، وركود حاد، سواء في أفريقيا، أو أمريكا الجنوبية، أو في جنوب شرق آسيا، أو في يوغسلافيا، وأيسلندا، وإيرلندا، أو في اليونان.

إذن التبعات المترتبة على تلك البرامج كارثية على الناس العاديين في البلاد المتأثرة، والتي هي في الغالب من أصحاب الدخول المتدنية، وذلك نظراً لأن حكومات تلك البلاد تتبع نفس النمط بتمرير وطأة الآثار الناجمة عن التقشف إلى الضعفاء والفقراء من العاملين الذين يتقاضون الأجور المتدينة، وبهذه الطريقة فقد كلفت برامج صندوق النقد الدولي الملايين من الناس وظائفهم، ومنعتهم من الحصول على خدمات رعاية صحية مناسبة، أو أنظمة فاعلة للتعليم، أو السكن اللائق(٢).

يقول فولف: "من الناحية الرسمية تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المتأزمة على تلافي ما تعانيه من مشاكل، غير أن تدخلاته تبدو في الواقع أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة، وكان في كل تدخلاته ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى للمواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي، وفي كل هذه التدخلات لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنوداً، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي، وهي: (**عملية التمويل**)(٣).

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٣.
(٢) مرتضى حسن، صندوق النقد الدولي: مقرض الملاذ الأخير، مجلة الخليج الاقتصادي، ٢/٢/٢٠١٥م.
(٣) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٢٠.

والصندوق بسياسته هذه يحارب الفقراء لا الفقر، يحاربهم بفعل خلفيته الأيدولوجية، القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، بل يحمل هؤلاء الفقراء سلبيات التقشف المالي.

تحليل الفصول

توطئة:

إنه صندوق النقد الدولي أحد أهم المنظمات العالمية، والتي ما زال الجدل قائماً حولها منذ سنوات طويلة، بين من يصوره أنه شيطان العصر، وبين من يروج له أنه ملاك الرحمة المنقذ للفقراء، تضيع صورة صندوق النقد الدولي وتفاصيلها الموضوعية، ويغيب الفهم الحقيقي عن أذهان العامة من المتابعين من خارج الاختصاص الاقتصادي(١).

وفي كتاب: **صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية**؛ لأرنست فولف، الكثير من الحقائق التي سنرصد بعضها في السطور القادمة.

فقد احتوى الكتاب على اثنين وعشرين فصلاً، قدمت رصداً وتحليلاً لسياسات الصندوق منذ نشأته عقب الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى عام ٢٠١٣م.

الليبرالية الجديدة

هي حزمة من السياسات الاقتصادية التي انتشرت على نطاق واسع في العقود الأخيرة، وتشير الليبرالية إلى أفكار سياسية واقتصادية ودينية، وتعني كلمة (الجديدة) أنها بصدد نوع جديد من الليبرالية، والتي سادت في الأساس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى ظهر الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن العشرين. وتقوم مؤسسات مالية قوية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بفرض الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم، وتجتاح الليبرالية الجديدة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتدمر الليبرالية الجديدة برامج الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتهاجم حقوق العمال، والمستفيدون من الليبرالية الجديدة هم قلة محدودة من سكان العالم، أما بالنسبة للأغلبية الساحقة من السكان، فلن تجلب لهم سوى المزيد من المُعاناة: مُعاناة دون مكتسبات تحققت في الستين عاماً الماضية؛ معاناة بلا حدود.

وتتضمن الملامح الرئيسة لليبرالية الجديدة ما يأتي:

١. هيمنة السوق، ورفع كافة القيود التي تفرضها الحكومات على المشروعات الخاصة، ومزيد من الانفتاح على التجارة والاستثمار الدولي، وتخفيض الأجور، وحل النقابات العمالية وتهميش حقوق العمال، وعدم التدخل لضبط الأسعار، وإتاحة الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال والبضائع والخدمات.
٢. تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية: مثل التعليم والرعاية الصحية، وتخفيض الإنفاق على الضمان الاجتماعي.
٣. التحرير الاقتصادي، وتقليص التدخل الحكومي في أي شيء قد يخفض الربح.
٤. الخصخصة، وهي بيع المشروعات والبضائع والخدمات التي تمتلكها الدولة إلى رجال الأعمال.
٥. القضاء على مفهوم (الصالح العام) أو (المجتمع)، واستبداله بمصطلح (المسؤولية الفردية)، والضغط على الشرائح الأفقر في المجتمع من أجل البحث عن حلول لمشاكلهم الخاصة بنقص الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي بأنفسهم، وإذا فشلوا في إيجاد الحلول، يتم توجيه اللوم إليهم باعتبارهم كسالى. انظر: إليزابيث مارتينيز وأرنولدو جارسيا، ما هي الليبرالية الجديدة..
تعريف مختصر، ترجمة: نصر عبد الرحمن، قراءات، ٢١ أكتوبر، ٢٠١٤م.

(١) أماني أبو زيد، شيطان العصر أم ملاك الرحمة: دليلك لفهم صندوق النقد الدولي، إضاءات، ١/٥/٢٠١٨م.

جاء **الفصل الأول** بعنوان: مؤتمر بريتون وودز: بداية الابتزاز)، ليوضح إرهاصات نشأة صندوق النقد الدولي، وتداعياته، والمفاوضات السرية قبل إنشائه، التي استغرقت سنوات عديدة بين البيت الأبيض، والحكومة البريطانية.

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية دعت الولايات المتحدة لمؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م، وشارك فيه (٤٤) دولة حينها، وكان الهدف المعلن للمؤتمر هو صياغة نظام اقتصادي جديد، يضفي الاستقرار على الاقتصاد العالمي، ويحول دون تكرار الأخطاء التي تخللت عقود الزمن بين الحربين العالميتين.

> **مؤتمر بريتون وودز**
> هو المؤتمر الذي استضافته الولايات المتحدة الأمريكية في المدينة السياحية الشتوية بريتون وودز، الواقعة في ولاية نيوهامبشر، وذلك في الرابع عشر من يوليو من عام ١٩٤٤م، وكان فيه وفود من ٤٤ بلد، وكان الهدف المعلن من المؤتمر هو صياغة أسس نظام اقتصادي جديد للعصر الآتي لنهاية الحرب العالمية الثانية، والاتفاق على نظام جديد يضفي الاستقرار على الاقتصاد العالمي، ويحول دون تكرار الأخطاء، التي تخللت عقود الزمن بين الحربين العالميتين، وقد توصّل المشاركون في هذا المؤتمر إلى ضرورة إنشاء البنك الدوليّ للإنشاء والتعمير، وصندوق النّقد الدوليّ الذي تأسّس في السابع والعشرين من كانون الأوّل/ديسمبر من عام ١٩٤٥م، وذلك بموجب الاتّفاقية، كما تمّت الموافقة على تطبيق نظام أسعار الصرف الثابتة مع عُملة الدولار الأمريكيّ باعتبارها العُملة الرئيسة.

وقد نصت اتفاقية تأسيس الصندوق على مجموعة من الأهداف الرئيسة، هي[١]:

- تشجيع التعاون في ميدان السياسة النقدية.
- تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف.
- تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها؛ لأن تستخدم موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
- العمل على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية، الخاصة بالدول الأعضاء بأسرع وقت ممكن، ودون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

ولكن بالتدقيق في الأهداف المذكورة في أسباب تأسيس الصندوق، لا يمكن التغافل عن حقيقة أن هذه المبادئ أو الأهداف فضفاضة، وقابلة لاستيعاب أية سياسة اقتصادية قد تتبناها إدارة الصندوق[٢].

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٢٩.
(٢) أماني أبو زيد، شيطان العصر أم ملاك الرحمة: دليلك لفهم صندوق النقد الدولي، إضاءات، ١/٥/٢٠١٨م.

ويؤصل **الفصل الثاني** لبداية نصب حبائل صندوق النقد الدولي على البلاد والعباد، فقد ألزم استراتيجيو الصندوق الدول المستقلة بإصدار(خطاب نوايا) تعرب فيه هذه الدول عن التزامها بتحقيق أهداف معينة، تتصل بسلامة مركزها الخارجي، واستقرارها المالي والنقدي، وسعيها إلى التحكم في المشاكل المخيمة على ميزان مدفوعاتها، وبهذا النحو أعطى الصندوق المراقبين الخارجيين الانطباع بأن البلد المتعثر هو الطرف الذي اقترح على الصندوق الإجراءات الواردة في خطاب النوايا، مموها عليهم أنه هو نفسه كان الطرف الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات في واقع الحال(١).

ويوضح فولف أن هذه الصيغة الرسمية يبدو معها وكأن صندوق النقد الدولي مؤسسة حيادية، وهدفها دعم الاقتصاد العالمي، وتحقيق الرفاهية لكافة الشعوب، في حين أن الواقع يشير إلى أن صندوق النقد ليس إلا مؤسسة أنشأتها الولايات المتحدة، وهي الطرف المسيطر عليها، لتفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية(٢).

ويصور **الفصل الثالث** بداية تجزر صندوق النقد الدولي، ووضع سياساته قيد التنفيذ، لا سيما عندما تقمص هو دور الملاذ الأخير؛ لتزويد البلاد بالسيولة اللازمة.

ونظراً لوضع صندوق النقد الدولي في النظام المالي العالمي بوصفه (مقرض الملاذ الأخير)، تجد الحكومات عادة نفسها بلا خيار سوى قبول عروض الصندوق، والخضوع لشروطه، وبناء عليه فإنها تقع في مصيدة شبكة الديون، والتي تعمل على تورط الحكومات في الفائدة المركبة، المضافة إلى أصل الديون.

ثم يرصد الكتاب تطور سياسات صندوق النقد في فترة سبعينيات القرن الماضي، وتبنيه لقواعد النيوليبرالية التي صاغتها مدرسة شيكاغو الاقتصادية، وقد أقر الصندوق برنامج :(التكييف الهيكلي)(٣)تحت شعار : [ليبرالية، تحرر، استقرار، خصخصة].

وبناءً على هذا البرنامج وضع صندوق النقد الدولي ثلاثة شروط؛ للموافقة على إقراض الدول وهي :

- المساعدة المالية.
- المساعدة الفنية.
- المراقبة.

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٣٤.
(٢) إسلام أنور، قراءة في كتاب: صندوق النقد الدولي قوة عظمى، نافذة الوعي، الأربعاء، ٢١ سبتمبر, ٢٠١٦م.
(٣) يقصد بالإصلاحات الهيكلية أو التعديل الهيكلي، مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد.

وقد مكنت هذه الشروط إدارة الصندوق عبر العصور من التدخل المباشر في سياسات الدول الاقتصادية والاجتماعية، فالصندوق لم يعد يقرض الدول فقط، بل صار يحدد أين ستنفق هذه الأموال، بل صار يختار أيضًا الوزراء والحكومات والقيادات البنكية أيضا، التي يرى أنها ستحقق مصالحه في تلك البلاد.

والمحصلة لما قد سبق عرضة أن تطبيق سياسات التكييف الهيكلي(١)في العديد من الدول، تسببت في غلق مئات المصانع، بل وبيعها، وتسريح الآلاف العمال، وتضاعفت نسبة الفقراء، وارتفعت معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة، وتم إفقار ملايين البشر، وعلى الجانب الآخر حصل المستثمرون الأجانب ـ ومعهم القيادات العسكرية الذين تحولوا لسماسرة وتجار ـ على مليارات الدولارات التي تم نقلها للخارج(٢).

وفي **الفصل الرابع** يحكي المؤلف كيف أن الصندوق بدأ في إضفاء المنهجية على إجراءاته، فمن خلال التجربتين التشيلية والبريطانية أدركت قيادات صندوق النقد الدولي أنه قد آن الأوان لأن يجهز الصندوق نفسه منهجيًا لأداء الدور الذي خطط له مسبقا، الآتي فقد حفز مجموعة الدول النامية على تنفيذ إصلاحات تهتدي بالليبرالية الحديثة، وتتماهى مع تطورات الرأسمالية المالية الأمريكية.

وكان أهم ما جاء في لوائح الصندوق الجديدة هو: مراقبة الإجراءات المتعقلة بالتطورات الاقتصادية الكلية، وإجراءات تتعلق بخفض الكمية النقدية المتداولة، ومكافحة التضخم، وضبط الميزانية الحكومية، ومسائل مديونية الدولة.

الآتي فقد أخذ لنفسه حق مراقبة الوفاء بمتطلبات الإدارة الرشيدة (الحوكمة)، وبمدى تنفيذ الاصلاحات في القطاعين: القضائي المالي والاداري، وفي سبيله لتحقيق ذلك اشترط ما يأتي(٣).

- الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة، وذلك من خلال انتهاج التقشف المالي، وإلغاء الإنفاق المخصص لمناح معينة.
- خفض قيمة العملة الوطنية، وذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
- رفع معدلات الفوائد، بغية الحد من حجم الائتمان الداخلي.

---

(١) مع مطلع الثمانينيات ساد اتجاه عام في كل من الدول المتقدمة والنامية يتركز حول تفعيل دور قوى السوق، وتقليل التشوهات التي تحدث فيه؛ نتيجة تدخل الدولة، وذلك استجابة لنصائح ووصايا البنك وصندوق النقد الدوليين، هذا التوجه عرف تحت ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلي، وسياسات التثبيت والاستقرار، أو ما اصطلح على تسميته في كثير من الدول ومنها مصر: بسياسات الاصلاح الاقتصادي. راجع: خليل محمد خليل عطية، الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الحالة المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر،مج١٨، ع٢٦، يونيو، ١٩٩٩م، ص١٥٢.

(٢) إسلام أنور، قراءة في كتاب: صندوق النقد الدولي قوة عظمى، نافذة الوعي، الأربعاء، ٢١ سبتمبر, ٢٠١٦م.

(٣) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٤٧.

- إلغاء القيود على الواردات السلعية، وتداول العملات الأجنبية.
- تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج بعض السلع القابلة للتصدير.
- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.
- خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة.
- تشريع لوائح قانونية تتضمن حقوق المشاريع الخاصة.

والحقيقة ـ كما يصفها أرنست فولف ـ أن كل واحدة من هذه الإجراءات كانت بالنسبة إلى الجماهير العامة والفقراء، من أبناء البلدان المعنية وبالاً وسوطاً يُجلدون به يوماً بعد آخر.

فأجور العاملين لدى الدولة جمدت، أو خفضت، كما جرى تسريح الكثيرين منهم، كما تقلص الإنفاق على قطاعي: التعليم، والصحة، بنحو مخصوص، كما ألغي الدعم الموجه للطاقة والكهرباء، والبنزين، والمشتقات البترولية، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة، ومحدودة الدخل، ورفع الضرائب؛ حيث إن من شروط الصندوق تطبيق ضريبة القيمة المضافة(١).

وعملية إلغاء الدعم في غاية الصعوبة؛ نظراً لأنه يمس ـ مباشرة ـ قدرة الكثير من الأفراد على العيش، فأغلب الدول النامية التي تتبع أسلوب الدعم لا تتبعه إلا لمعرفتها التامة بأن أغلبية الأفراد لن يتمكنوا من التعامل مباشرة مع ارتفاع الأسعار، والتضخم المستورد، نتيجة الارتفاع العالمي للأسعار لأغلب السلع الأساسية لا سيما المواد الغذائية(٢).

ومن ناحية أخرى فقد حظيت زيادة معدلات الفائدة، بغية خفض معدلات التضخم بترحيب واسع وحار، وانتهت كل هذه الآثار ـ في نهاية الأمر ـ إلى تعميق تبعية البلد المعني بالتطورات المالية الدولية، وبزيادة طاعة حكومته لرغبات المقرضين الأجانب وشروطهم(٣).

فتدخل الصندوق يعني تقويض سيادة الدول، عن طريق إجبارها على تطبيق إجراءات وتدابير ترفضها الأغلبية العظمى من سكانها، وعليه فإنها تخلف وراءها ذيولاً ممتدة من الدمار الاقتصادي والاجتماعي(٤).

---

(١) حسام عبدالعال شعبان، الآثار المحتملة للاقتراض من صندوق النقد الدولي، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، ع١، ٢٠١٧م، ص١٠٣٤.
(٢) عاطف حسن النقلي، سياسات صندوق النقد الدولي في الدول النامية، مجلة الدبلوماسي، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية , ع١١، ١٩٨٩، ص١٠٢.
(٣) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٤٩.
(٤) مرتضى حسن، صندوق النقد الدولي: مقرض الملاذ الأخير، مجلة الخليج الاقتصادي، ٢/٢/٢٠١٥م.

وإذا أمعنا النظر جيداً وجدنا أن جميع هذه الإجراءات تشترك جميعها في الخصائص الثلاث الآتية:

- أنها جميعاً حملت الجماهير العامة أضراراً فادحة.
- أنها انطوت على منافع جمة بالنسبة للمستثمرين الدوليين.
- أنها ساهمت مساهمة قوية في تعزيز تبعية البلد المعني إلى أسواق المال العالمية.

ويجيب فولف بين ثنايا كتابه المهم عن السبب الذي دفع بلدان عظيمة لأن تمد يدها طالبة المساعدة من صندوق النقد الدولي، والرغبة في الانضواء تحت رايته كدول أعضاء؟

يقول فولف: "تتلخص الإجابة عن هذا السؤال في أن المصارف التجارية ترى أن الدول الجديرة بالحصول على التمويل هي تلك الدول فقط التي خضعت لشروط صندوق النقد الدولي، والتزمت بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، وهكذا فإن كان هذا البلد أو ذاك لا يريد لنفسه التعرض إلى عزلة شاملة، وإذا عزم على مواصلة المشاركة بالمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية، عندئذٍ لن يكون لديه خيار آخر غير الانضمام إلى صفوف الصندوق، والموافقة على شروطه، وبهذا النحو غدا ثلاثة أرباع بلدان أمريكا اللاتينية، وثلثا البلدان الإفريقية، أعضاء في صندوق النقد الدولي(١).

وفي **الفصل الخامس** يستمر فولف في كشف الوجه الحقيقي لصندوق النقد الدولي، من خلال أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، وكيف أن الصندوق تحول إلى لاعب دولي ورئيس في إدارة الأزمات المتلاحقة.

فخلافا لكل التأكيدات المعلنة لم يكن هدف الصندوق ـ في المقام الأول ـ مساعدة الاقتصاد المكسيكي، أو البرازيلي، أو غيرهما على تخطي الأزمة، والتعافي من ويلاتها، بل كان يرتكز على تمكين الصندوق نفسه ـ وبغير مبالاة، وبلا رحمة ـ من جني الثمار الناشئة على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية، المخيمة على البلدين، فقد كان هدفه الوحيد يكمن في إعادة قابلية البلدين لتسديد ما في ذمتهما من قروض، والاستفادة من الأزمة؛ لتحسين شروط الاستثمار، وفرض جني الأرباح أمام المشاريع والمصارف الأجنبية العملاقة(٢).

وفي كل الحالات، تدخل الصندوق كأنه فرقة مطافئ، تمارس عملها على مستوى العالم أجمع، وأخذ يكره بلداً بعد آخر على الانصياع لبرنامج التكيف الهيكلي، المعد من قبله، فساهم ـ بطريقة مباشرة وغير مباشرة ـ في إشاعة الاضطرابات في اقتصاديات هذه البلدان، من خلال الإجراءات التي نفذها بكل وعي وإرادة(٣).

---

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٥٠.
(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٥٤.
(٣) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٦٠.

وفي **الفصل السادس** يوضح فولف ما كان يحتاجه الصندوق من مؤازرات حكومات فاشية وقمعية؛ لأن سياسات هذا الصندوق كانت تدفع الجماهير إلى تصعيد مقاومتها ضد الإجراءات الحكومية، الرامية إلى تحقيق تقشف مالي صارم.

ففي أفريقيا وباقي أنحاء العالم كان بركان الثورة يتصاعد من يوم لآخر، ففي يناير من عام ١٩٧٧م اندلعت الاحتجاجات في كبرى المدن المصرية بسبب سياسات صندوق النقد الدولي الذي طلب من الحكومة المصرية يومئذٍ ضرورة إلغاء الأموال التي تخصصها كل عام لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.

وفي المغرب أعلنت النقابات العمالية في عام ١٩٨١م إضرابا عاما، وذلك لأن الصندوق كان قد ربط منح قروض ضخمة عند التزام الحكومة المغربية بإلغاء الإنفاق الحكومي المخصص لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.

وحاصل ما سبق أنه حدثت احتجاجات عدة على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول، استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات الآلاف من المواطنين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه، وعلى الرغم من قائمة الاضطرابات الدامية، لم يخطر على بال صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة النظر في استراتيجيته المدمرة، فضلا عن أن يخطر على باله ضرورة تبني استراتيجية جديدة.

وفي **الفصل السابع** يوضح فولف كيف تم علاج الاتحاد السوفيتي بالصدمة، لا فتا فولف النظر إلى أن الوعود البراقة التي قطعت لمواطني الاتحاد السوفيتي، والتي تبدو من منظور العصر الحاضر كأنها دعابة.

فبعد انقضاء مرحلة قصيرة، يسودها ضروب التقشف، آلت نتائج سياسات صندوق النقد الدولي إلى بؤس العاملين بأجر من ناحية، وارتقاء فئة من أغنياء حديثي الثراء، ساندها الرأسمال الدولي أيما مساندة من ناحية أخرى، كما نشأ تفاوت اجتماعي غاية في التطرف، هذا التفاوت الاجتماعي بلغت فجوته مقادير لم تعرفها البلاد ولا حتى في أتعس عصورها[١].

وفي **الفصل الثامن** يبين المؤلف حيل الإدارة الأمريكية؛ للحفاظ على مصالحها، وعلى استمرار تبعية جنوب أفريقيا لها، فسعت لذلك الأمر، ولكن بحجة تأييد المساواة بين الأجناس المختلفة.

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٧٣.

وكانت السياسة المبتغاة من قبل صندوق النقد الدولي والمنفذة من قبل الحزب الوطني الأفريقي حولت جنوب إفريقيا إلى بلاد اتسعت فيها هوة التفاوت بين أولئك الذين يرفلون بالنعيم، وأولئك الذين يعيشون على هامش الحد الأدنى للمعيشة إلى حد يكاد لا يكون له مثيل في العالم(١).

أما في **الفصل التاسع** فقد استطرد المؤلف أرنست فولف بقية الدول التي أنهكها صندوق النقد الدولي بسياساته القاتلة، المعلنة وغير المعلنة، ومن هذه الدول يوغسلافيا، فلقد كتب صندوق النقد الدولي فصلاً من الفصول المثيرة للشجون والآلام في تاريخ أوروبا، وفي تاريخ جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية(سابقا).

فبين ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم، لم يشارك الصندوق بنحو فعال فقط في دفع شعب تعداده ٢٤ مليون نسمة إلى التهلكة، وحياة البؤس والحرمان، بل قدم أيضا مساعدات فعالة؛ لتفكيك دول متعددة الأعراق والأجناس، ولإشعال فتيل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

وأما **الفصل العاشر** فقد صور لنا فيه أرنست فولف خيوط الأزمة الأسيوية، والتي برهن الصندوق فيها على جبروته، فالاقتصادات الأسيوية سجلت في ستينيات القرن العشرين أعلى معدلات نمو اقتصادي على مستوى العالم أجمع، عندها تدخل صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية والمؤسسات الديكتاتورية ومارسوا ضغوطا قوية في تسعينيات القرن العشرين على دول الإقليم؛ لدفعها إلى تسهيل حركة رأس المال الأجنبي في أسواقها دون عوائق.

وكانت هذه الضغوط قد دفعت حكومات دول المنطقة إلى تنفيذ عملية تحرير نشأ عنها بلوغ الحجم الكلي لقروض المصارف الأجنبية في إندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والفلبين لأكثر من ٢٦٠ مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام ١٩٩٦م(٢).

واشتملت هذه القروض على قروض قصيرة الأجل، كانت نسبتها تتراوح بين ٥٠٪ و٦٧٪، علما بأن هذه القروض لم تستثمر في الاقتصاد الحقيقي، بل جرى استثمارها كنقود أو أموال ساخنة في شراء أسهم الشركات والعقارات المختلفة.

كما أن صندوق النقد الدولي لم ير أن التحذير من المخاطر القائمة جزء من مسئوليته، وبالآتي فإنه ظل هو نفسه يساند التطور الحاصل، حتى بعدما لاحت في الأفق نذر الكارثة المحققة.

---

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٨٥.
(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٠١.

وفي **الفصل الحادي عشر** يبين فيه أرنست فولف منهج صندوق النقد الدولي الغريب في مكافحة الفقر، ومدى إقراره سقوف للأجور، والسماح بارتفاع الأسعار.

فلقد تفاقمت الأوضاع في الدول الفقيرة، وذلك لأن هيكل الديون قد تغير بشكل ملحوظ، هذا في الوقت الذي كانت تضلل فيه وسائل الإعلام الدولية الرأي العام، وتنشر مزاعم كاذبة بأن النواحي الإنسانية هي التي حتمت اعتماد توجيهات جديدة من قِبل الصندوق، تراعي مصالح البلدان الفقيرة وسكانها.

وليعلم الجميع أن منح القروض عالية المخاطر ما كان يهدف منها ـ بأي حال من الأحوال ـ مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد والهياكل التحتية، ولا إلى الحد من الفقر والمجاعات، بل كان الهدف ـ بادئ ذي بدء ـ استدراجها للوقوع في فخ المديونية، وذلك لتمكين الرأسمالية المالية الدولية لأن تحصل منها على تنازلات ما كانت ستقدم عليها أبدا في ظل ظروف عادية(١).

ويتمثل جانب آخر للتدمير الممنهج الذي مارسه الصندوق في غضه الطرف متعمداً عن كيفية توظيف أموال القروض التي كان يقدّمها للدول الفقيرة من قبل بعض الحكام المستبدين، والتي لم يذهب الكثير منها للصرف على المشروعات التي قدمت من أجلها القروض، بل لبنود أخرى مثل: شراء الأسلحة، وملء جيوب المفسدين(٢).

وفي **الفصل الثاني عشر** يناقش أرنست فولف الأزمة الأرجنتينية، وكيف أن الأرجنتين التي كانت حتى ثلاثينيات القرن العشرين واحدة من أغنى بلدان العالم أن تشهد خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم حقبا سادها ركود اقتصادي، واضطرابات رهيبة لما دأبت كغيرها من الكثير من البلاد أن تدور في فلك صندوق النقد الدولي.

بل الأدهى من ذلك أن الأرجنتين تمادت في الانصياع لكل ما يأمر به الصندوق، مما دعاه أن يصفها أمام العالم أجمع بـ(التلميذ النموذجي)، والنتيجة الحتمية معروفة، فقد فَقد آلاف العمال عملهم، وانخفض مستوى المعيشة، وبلغ معدل البطالة مبلغا عظيما.

وها هو **الفصل الثالث عشر** يوضح العولمة والرأسمالية، كقوتي دفع مستخدمة من قبل الصندوق، فضلا عن أن كل الظروف التي طرأت على الصندوق منذ تأسيسه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية هي تغيرات جوهرية ساهم

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٢٤.
(٢) مرتضى حسن، صندوق النقد الدولي: مقرض الملاذ الأخير، مجلة الخليج الاقتصادي، ٢/٢/٢٠١٥م.

في اندلاع هذه التغيرات انهيار نظام بريتون وودز، وتعاظم أبعاد العولمة، وما أفرزه هذا التعاظم من تدهور في دور حركات النقابات العمالية الدولية، وإعادة النظام الرأسمالي إلى الاتحاد السوفيتي، وإلى الدول الدائرة في فلكه، وتزايد أهمية القطاع المالي على نحو متواصل ومتصاعد، منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين(١).

كما أن العولمة المالية ـ والتي تعني تشابك ربوع العالم اقتصاديا وماليا بشكل متين ومتصاعد ـ ساهمت أيضا من جانبها في تعزيز هذه المكانة الخاصة للصندوق، وتوسيع رقعتها.

وفي **الفصل الرابع عشر** ينتقل أرنست فولف إلى الأزمة المالية العالمية، وعلاقتها بصندوق النقد الدولي، ويستند إلى العولمة المالية التي تجلت في ظل ظروف اقتصادية صعبة، فقد انتقلت عدوى الأزمة المالية العالمية خلال زمن قصير جدا من مركزها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إلى بلدان أخرى كثيرة.

وقد أدت إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة، ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي، وإنما في الاقتصاد العالمي ككل، ومن بين هذه الاختلالات: انتشار البطالة، وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك، وحدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي.

أما في **الفصل الخامس عشر** فيعرض أرنست انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا عام ٢٠٠٨م، وكيف أنها حتى مطلع القرن الحالي كانت من البلاد الهادئة، وواحدة من أقل الدول الأوروبية جلبا للانتباه، إلى أن حدث انهيار الجهاز المصرفي، مما أغضب الرأي العام الأيسلندي عام ٢٠٠٨م، عندما تدخل صندوق النقد الدولي وغيَّر الوضع جذريا في نمط العيش في بلد كان من أغنى بلدان العالم.

واللافت للنظر أنه في الوقت الذي دأبت الحكومة على صب اللعنات على الصندوق أمام الرأي العام كان قد كرس أعضاؤها جهودهم؛ لتعزيز الانطباع بأن الحكومة تسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى الحيلولة دون تدخل الصندوق في شؤون البلاد، كما كانت الحكومة تنسق خطواتها مع الصندوق من خلف الكواليس، وتنفذ خطته بكل حذافيرها(٢).

وشأن الفصل السابق يصور فولف في **الفصل السادس عشر** حال أيرلندا مع صندوق النقد الدولي، وكيف تسبب في تصاعد الفقر فيها وفي غيرها من بعض دول أوروبا على نحو أشبه بالانفجار.

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٤١.
(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٦٤.

فقد كانت أيرلندا تعيش في رغد من العيش، غير أنها تعرضت لمجموعة من التخبطات والأزمات المالية التي جعلتها تتخذ ـ طوعا وكرها ـ مجموعة من السياسات التقشفية والإجرائية التي تخص جميع من يعيش على أرضها، حتى جاء دور صندوق النقد الدولي ليمارس ـ من وجهة نظره ـ حزمة من الإجراءات وسياسات الإنقاذ والإصلاحات المالية.

وظل صندوق النقد الدولي على هذا الحال يمارس التدخلات القوية في كل القرارات الحكومية، وما برح يحتفظ لنفسه بمكتب في أيرلندا(١).

وفي **الفصل السابع عشر** يناقش أرنست فولف أزمة اليورو، وسياسات صندوق النقد الدولي، ففي منطقة اليورو في الطرف الجنوبي من أوروبا اندلعت أزمة الرهون العقارية، المرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى التهمت الكثير من مليارات اليورو، وتمخضت عن عجوزات ضخمة في الميزانيات الحكومية.

وعلى هذا التطور الخطير تحرك الصندوق بسرعة نحو تنفيذ إجراءات غاية في الصرامة، والتي تتمثل في الإجراءات التقشفية، كالتي تم تنفيذها في أيرلندا، ويعيد إلى الأذهان عنف وقسوة التقشف الذي ساد برنامج(العلاج بالصدمة) الذي نفذه الصندوق في الاتحاد السوفيتي، وفي دول الكتلة الشرقية(سابقاً)، وقد قرر الإجراءات الآتية(٢):

- **تطبيق سياسة الخصخصة**، من غير خفض قيمة العملة، مما تعين معه بيع الثروات والمشاريع الحكومية بالمزاد العلني، وبأعلى سعر ممكن.
- **تصعيد ما لدى الاقتصاديات المعنية من قوة تنافسية**، مما تعين معه خفض تكاليف الإنتاج، وذلك من خلال اخضاع سوق العمل لتغييرات جذرية، عنيفة في شدتها وفاعليتها، فبالنسبة للعاملين الذين لم يفقدوا فرص عملهم، كان عليهم انجاز المهمات المطلوبة، وتقليص فترات الاستراحة، وشطب المخصصات المدفوعة في أيام العطلات، وخفض معايير السلامة المتعارف عليها في مواقع العمل، وعدم دفع أجر عن ساعات العمل الإضافية.

(١) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٧٨.
(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٨١.

- **تخفيض حصة الإنفاق العام الحكومي وشبه الحكومي من الناتج القومي الإجمالي في الدول المعنية، مما** تعين معه تسريح جماهير واسعة من العاملين لدى الدولة، والحد من خلق فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي، وتخفيض أجور العاملين ورواتبهم.

وقد ترتب على كل ما سبق خفض المستوى المعيشي للجماهير العاملة بمقدار لم تشهده القارة الأوربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما ترتب على هذه الإجراءات إحداث تدهور كبير في الوضع الاقتصادي في الدول المعنية.

وفي **الفصل الثامن عشر** ينتقل أرنست لضحية جديدة من ضحايا صندوق النقد الدولي، وهي اليونان، وكيف أن المجاعات أعيدت إلى أوروبا من جديد في هذه الضحية.

ويروي تفاصيل قصة تدخل صندوق النقد الدولي في اليونان، عقب إعلان رئيس الوزراء اليوناني في أعقاب شهر أكتوبر عام ٢٠٠٩م، وصول عجز ميزانية بلاده إلى أكثر من ضعف العجز.

عندها تدخل صندوق النقد الدولي، ومعه الاتحاد الأوروبي، والمصرف المركزي الأوروبي؛ لفرض وصايته على ميزانية الحكومة اليونانية، ملزما إياها بضرورة تنفيذ أشد برامج التقشف التي عرفته اليونان منذ النظام الديكتاتوري الذي حكم البلاد عام ١٩٧٤م.

وقد أعلن صندوق النقد الدولي منذ ثلاث سنوات مضت أن اليونان عجزت عن سداد دينها للصندوق، ولم تتمكن من دفع مليار ونصف مليار يورو كانت مستحقة عليها في ذلك الوقت، لتصبح اليونان أول دولة متطورة، تتراكم عليها مبالغ متأخرة، ولم تعد قادرة على الاستفادة من الموارد المالية لهذه المؤسسة الدولية(١).

ثم أصبح اليونان حقل تجارب لصندوق النقد الدولي بعد ذلك، فقد جرى الاتفاق على قرار بعيد المدى، عظيم النتائج، يجعل من اليونان مختبرا حقيقيا، تجرب فيه هذه الأطراف ـ أعني صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والمصرف المركزي الأوروبي ـ تصوراتها، وإجراءاتها(٢).

واستكمل أرنست فولف في **الفصل التاسع عشر** قضية قبرص مع صندوق النقد الدولي؛ الذي زعم أنه جاءها لحماية دافعي الضرائب من جراء خسائر المصارف؛ حيث صاغ خبراؤه القانونيون خطة متكاملة تفضي إلى سلب أموال المودعين، وصغار المساهمين، وحملة سندات الدين الحكومية.

(١) حسام عبد العال شعبان، الآثار المحتملة للاقتراض من صندوق النقد الدولي، ص١٠٣٢.
(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص١٩٠.

ونسي الصندوق أو تناسى بأن جميع نصائحه إلى الشعوب والدول قد أتت بصورة عكسية، ولم يتم إصلاح اقتصاد أي دولة أخذت بروشته، فغالبا ما تكون نصائح الصندوق ما هي إلا نصائح نظرية، لا تراعي أرض الواقع، ولا تعتمد على المعلومات الكافية للدولة التي يقوم الصندوق بإعطائها النصائح الاقتصادية، كما أن الصندوق عادة لا يدرك المتاعب السياسية التي يعانيها معظم شعوب الدول النامية(١).

كما ناقش **الفصل العشرون** أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص، ومطالبة صندوق النقد الدولي، باستحداث أطر مؤسساتية لعمليات الذهب، ومناقشة اقتراح صندوق النقد الدولي بشأن فرض ضريبة على الثروات، ربما لتخفيض حجم المديونية إلى المستوى الذي كان قبل اندلاع الأزمة، وإعادة عقارب الساعة إلى ستة أعوام إلى الوراء.

وقد عرض **الفصل الحادي والعشرين** لقضية مهمة وهي اشتعال شرارة التمرد على صندوق النقد الدولي بسبب تراكم الديون، وتزايد التفاوت الاجتماعي، واختمار الثورة، لا سيما بعد عام ٢٠١١م، عندما بات العالم يسترد قوته، ويتماثل للشفاء اقتصاديا وماليا من الانهيار الذي عصف به في عام ٢٠٠٧م.

كل هذه الإشكالات على أمر الصندوق، فضلا عن السيل الجارف من الأنباء وقتها والتي كانت تشير إلى أن النظام المالي الدولي بات قاب قوسين من الانهيار، وأنه آيل للسقوط، خلال بضعة أيام، أو أسابيع قادمة(٢).

وينتقل فولف في **الفصل الثاني والعشرين** إلى ألمانيا، وعلاقتها بصندوق النقد الدولي، وكيف أن الصندوق كان بمثابة نذير شؤم يلوح في الأفق حول هذه الدولة.

فلقد تكاتفت المؤسسات المالية، ومن بينها صندوق النقد الدولي، على إكراه ألمانيا ـ بوصفها أكبر قوة اقتصادية ومالية أوروبية ـ أن تسهم بأكبر قسط مالي لتمويل صندوق تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي(EFSF)؛ لتمويل آلية الاستقرار الأوروبي.

بالإضافة إلى حثه المتكرر لها على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي أصبح بمثابة الجهات التي تنقل الأعباء الناجمة عن الأزمات على كاهل الجماهير العاملة(٣).

---

(١) صلاح جودة، نصائح صندوق النقد الدولي (الحقيقة والخيال)، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، ع ٦٤٣، مايو، ٢٠١٢م، ص٢٣.

(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٢٢٥.

(٣) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ص٢٤٠.

ويرى المؤلف ـ في نهاية الكتاب ـ أن الطريق للقضاء على مثل هذه المنظمات يكمن في الاحتجاجات والثورات الشعبية التي ستغزو العالم في سنوات قليلة، مستشهداً بما يحدث من أزمات مالية، وتصاعد للحركات الاحتجاجية في معظم دول العالم من وول ستريت إلى اليونان، مروراً بمصر، والبرازيل، ووصولاً للدول الآسيوية(١).

الآتي فقد ربط الصندوق بين ضرورة إجراء إصلاحات سياسية، والتحول نحو النظم الديمقراطية، وإجراء تغيرات واسعة في الأنظمة المالية، والمصرفية، والمؤسسات الاقتصادية، مقابل تقديم القروض إلى تلك الدول التي تمر بتحولات نحو السوق الحر(٢).

وما دام صندوق النقد الدولي بهذا الكم من التربص والديكتاتورية والظلم للدول المعوزة فقد طرح بعض الباحثين مجموعة من الأفكار التي قد تسهم في تطوير عمل الصندوق، وهي كما يلي(٣):

١. إجراء بعض الاصلاحات الجوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي.

٢. إعطاء البلد المقترض حق تطبيق النموذج الاقتصادي المناسب له، وعدم إجباره عليه.

٣. التعاون مع باقي المؤسسات المالية للإقراض لتوحيد الجهود.

٤. إعفاء البلاد المدينة من التزامات إعادة الجدولة.

٥. شطب ديون المشروعات التي تعرضت للتدمير نتيجة عوامل عسكرية.

٦. إلغاء التزام الدول بتنفيذ الشروط عند الاستدانة أو إعادة الجدولة.

٧. مطالبة الدول الكبرى برفع الحواجز أمام صادرات الدول النامية.

٨. العمل على وضع مقاييس جديدة للانتداب لمجلس إدارة الصندوق، حتى يمثل الدول الفقيرة بنسبة أكبر.

٩. الاهتمام بالتنمية في الدول الفقيرة، وليس التعامل معها أنها مجرد أسواق لبضائع الدول الغنية الكبرى.

---

(١) إسلام أنور، قراءة في كتاب: صندوق النقد الدولي قوة عظمى، نافذة الوعي، الأربعاء، ٢١ سبتمبر, ٢٠١٦م.

(٢) ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، مج١، العدد السابع، ٢٠١٠م، ص٩٠، نقلاً عن: مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، (الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية)، بحوث الندرة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط، الجزائر، إصدار دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ص٣١.

(٣) حسام عبدالعال شعبان، الآثار المحتملة للاقتراض من صندوق النقد الدولي، ص(١٠٣٦ـ ١٠٣٧).

وقد اقترح أحد الباحثين بين الحلول البديلة لزيادة الموارد والاستغناء عن الاقتراض بفائدة ربوية من صندوق النقد الدولي ومن غيره[١]:

- ترشيد الإنفاق الحكومي (النفقات العامة).
- التركيز على الضروريات والحاجيات، والتي تهم أكبر طبقة من الفقراء الذين هم دون حد الكفاية، وتأجيل المشروعات الترفيهية والكمالية.
- محاربة الفساد المالي والاقتصادي، المستشري في ربوع الوحدات الحكومية، ولاسيما في المحليات، وما في حكمها، ومن نماذجه: الرشوة، والاختلاس، والتكسب، والتزوير، ونحو ذلك، وهذا يتطلب إعادة النظر في قوانين الرقابة، وتغليظ العقوبات، مما سيحافظ على موارد الدولة التي تستنفد من دون حق مشروع.
- العمل على تنسيق الجهود بين الدول الإسلامية من خلال عقد المؤتمرات الإقليمية والدولية بينها، والخروج بقرارات عملية واقعية، تضع الأساس لبناء نظام مصرفي إسلامي عالي، يهدف إلى توفير السيولة الكافية للتمويل بالقروض الحسنة؛ لمساعدة الدول الإسلامية الفقيرة والتي هي في أمس الحاجة إلى هذه الأموال، وإغلاق الفرصة أمام المؤسسات العالمية الربوية.

استنتاجات الدراسة:

- تتمثل أهمية الكتاب في حقيقة ما تم عرضه في داخله من حقائق واقعية، دون مداراة أو مواربة؛ حيث شن أرنست فولف هجوماً كاسحاً على صندوق النقد الدولي، وبيَّن أن أهدافه المعلنة ليست أهدافه السرية، وأنه ليس سوى مؤسسة تخدم مصلحة الطرف المهيمن عليها.
- تثير برامج التسوية التي يطالب بها صندوق النقد الدولي الكثير من الجدل حول مدى فاعليتها، فضلاً عن أن تدخله في تقرير السياسات الداخلية لدولة معناه شل مقدرة هذه الدول على اتخاذ القرار؛ حيث ينتقل مكان صنعه من العاصمة المحلية إلى واشنطن حيث مقر الصندوق.
- برامج الصندوق لا يمكن اعتبارها بديلاً عن الخطط الاقتصادية الوطنية التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي، ورفع مستويات التنمية في الدول، ولا بد من العمل على سن قوانين تسهم في تقديم بدائل اقتصادية تستند إلى الطاقات الوطنية.

(١) مظهر أحمد عمر حسن الراغب، قرض صندوق النقد الدولي في ميزان الشريعة الإسلامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مج١٠٤, ع٥١٢، ٢٠١٣م، ص٥٥٧.

- الصندوق لا يسعى إلى حل مشكلات الدول المتأزمة، بل هو يسعى إلى تمكينها من استخدام قروضه، لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة، والدليل على ذلك أن الصندوق الذي يقدم المساعدات منذ أكثر من أربعين عاما، اتضح للعيان أنها مساعدات بلا أية زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه، باعتباره الملاذ الأخير.
- وصفات صندوق النقد الدولي المفروضة على الدول الراغبة في الحصول على قروضه أسفرت عن خراب، وفقر مدقع، وبطالة مستمرة، وركود حاد، في كل الاقتصاديات التي لجأت إليه، الآتي فإن الصندوق بسياسته هذه يحارب الفقراء وليس الفقر، يحاربهم بفعل خلفيته الأيدولوجية، القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، بل يحمل هؤلاء الفقراء سلبيات التقشف المالي.
- التبعات المترتبة على برامج صندوق النقد الدولي كارثية على الناس العاديين في البلاد المتأثرة، والتي هي في الغالب من أصحاب الدخول المتدنية، وذلك نظراً لأن حكومات تلك البلاد تتبع نفس النمط بتمرير وطأة الآثار الناجمة عن التقشف إلى الضعفاء والفقراء من العاملين الذين يتقاضون الأجور المتدينة.
- أهداف تأسيس صندوق النقد الدولي هي أهداف فضفاضة، وقابلة لاستيعاب أية سياسة اقتصادية قد تتبناها إدارة الصندوق.
- مكنت شروط صندوق النقد الدولي إدارة الصندوق عبر العصور من التدخل المباشر في سياسات الدول الاقتصادية والاجتماعية، فالصندوق لم يعد يقرض الدول فقط، بل صار يحدد أين ستنفق هذه الأموال.
- تطبيق سياسات التكييف الهيكلي في العديد من الدول، تسببت في غلق مئات المصانع، وبيعها، وتسريح الآلاف العمال، وتضاعفت نسبة الفقراء، وارتفعت معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة، وتم إفقار ملايين البشر.
- تدخل الصندوق يعني تقويض سيادة الدول، عن طريق إجبارها على تطبيق إجراءات وتدابير ترفضها الأغلبية العظمى من سكانها، وعليه فإنها تخلف وراءها ذيولاً ممتدة من الدمار الاقتصادي والاجتماعي.
- منح القروض عالية المخاطر ما كان يهدف منها ـ بأي حال من الأحوال ـ مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد والهياكل التحتية، ولا إلى الحد من الفقر والمجاعات، بل كان الهدف ـ بادئ ذي بدء ـ استدراجها للوقوع في فخ المديونية، وذلك لتمكين الرأسمالية المالية الدولية لأن تحصل منها على تنازلات ما كانت ستقدم عليها أبدا في ظل ظروف عادية.

- يتمثل جانب آخر للتدمير الممنهج الذي مارسه الصندوق في غضه الطرف متعمداً عن كيفية توظيف أموال القروض التي كان يقدّمها للدول الفقيرة من قبل بعض الحكام المستبدين، والتي لم يذهب الكثير منها للصرف على المشروعات التي قدمت من أجلها القروض، بل لبنود أخرى مثل: شراء الأسلحة، وملء جيوب المفسدين.
- آلت نتائج سياسات صندوق النقد الدولي إلى تفاقم الأوضاع في الدول الفقيرة، فضلا عن حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة، في الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الاختلالات: انتشار البطالة، وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك، وحدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي.
- في الوقت الذي دأبت الحكومات على صب اللعنات على الصندوق أمام الرأي العام كانت هذه الحكومات تنسق خطواتها مع الصندوق من خلف الكواليس، وتنفذ خطته بكل حذافيرها.
- تناسى صندوق النقد الدولي أن جميع نصائحه إلى الشعوب والدول قد أتت بصورة عكسية، ولم يتم إصلاح اقتصاد أي دولة أخذت بروشته، فغالبا ما تكون نصائح الصندوق ما هي إلا نصائح نظرية، لا تراعي أرض الواقع، ولا تعتمد على المعلومات الكافية للدولة التي يقوم الصندوق بإعطائها النصائح الاقتصادية.